

الانقاذ الوطني الفلسطينية؟ يقول الامين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ابو علي مصطفى، انه سمع من الرئيس الاسد، شخصياً، قوله: «لقد ندمنا على اعترافنا بقرار قمة الرباط الذي ينص على ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» (التضامن، لندن، العدد ٢١٢، ٢/٥/١٩٨٧، ص ٩).

وحدد السوريون مع السوفيات الاهداف التي يرون ان على المؤتمر الدولي تحقيقها، وهي «الانسحاب الاسرائيلي من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة الى دياره وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة وفق قرارات الامم المتحدة... ويرى الطرفان ان من غير الممكن انتهاء هذا الصراع عن طريق الحل الجزئية والمنفردة، ولذلك يؤكد الطرفان رفضهما الحازم لنهج كامب ديفيد وما يترتب عليه من نتائج» (البعث، ٢٧/٤/١٩٨٧). وأشار الاعلان المشترك، السوفياتي - السوري الى قرارات الامم المتحدة حول القضية الفلسطينية، والقرارات التي اتخذت في قمة هراي لدول عدم الانحياز، وقرارات القمة الاسلامية الخامسة التي عقدت مؤخراً في الكويت (المصدر نفسه)، وهذه القرارات جميعها تنص على مشاركة م.ت.ف. في أي مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى.

م.ت.ف. تأكيد الثوابت الفلسطينية

تطرح مسألة السلام في الشرق الاوسط، او التسوية، بغض النظر عن التسمية او التوصيفات التي تطلق عليها، موضوعين رئيسيين، هما: السلام بين اسرائيل والدول العربية المتاخمة لها، وحل القضية الفلسطينية.

والموضوعان مترابطان، بحيث ان الوصول الى نتائج في اي منهما يفترض، بالضرورة، احتواء الموضوع الآخر؛ وتقر جميع الاطراف المعنية بمشكلة الشرق الاوسط بالموضوعين وبضرورة العمل للتوصل الى حل بشأنهما؛ لكنها تختلف فيما بينها في رؤيتها للقضية الفلسطينية، وفي شكل الحل الذي يجب التوصل اليه بشأنها؛ ويتكفف الخلاف حول هذه القضية في عنوانين رئيسيين، هما مثار الجدل بين الاطراف، الآن، حيث تجرى المشاورات

الايوسط، وفق ضمانات دولية، وفي ضوء قرارات الامم المتحدة القاضية بانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة، واسترداد الحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير» (البعث، دمشق، ٢٣/٤/١٩٨٧). وحذرت الاذاعة السورية، في تعليق لها، «من المخططات الاسرائيلية الرامية لعرقلة المؤتمر داعية العرب الى توحيد مواقفهم ليتمكنوا من فرض مطالبهم العادلة» (الراي، ٣/٤/١٩٨٧).

وجاء اعلان سوريا موافقتها على المؤتمر الدولي، عبر الرئيس الاميركي السابق، جيمي كارتر، حين زار الاخير دمشق. فقد نشرت مجلة «تايم» الاميركية مقالة لكارتر، بعد جولته في الشرق الاوسط، جاء فيها: «ان الرئيس السوري حافظ الاسد فوضه في اعلان موافقة سوريا على عقد المؤتمر الدولي، وانه [كارتر] شعر ان مصر وسوريا توافقان على ان يكون الملك حسين... هو المتحدث النشط باسم العرب في موضوع المؤتمر الدولي» (الاهرام، ١٤/٤/١٩٨٧). و اضاف كارتر، ان سوريا «فهمت جيداً ان المؤتمر سيؤدي الى مفاوضات مباشرة بشأن خلافات معينة بين اسرائيل والدول العربية» (الشرق الاوسط، ١٦/٤/١٩٨٧).

وبصدور الاعلان السوفياتي - السوري المشترك، في نهاية زيارة الرئيس السوري حافظ الاسد لموسكو، وضع الموقف السوري من مسألة عقد المؤتمر الدولي للسلام، حيث يرى الجانبان «ان احلال السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الاوسط يجب ان يتم من خلال بذل جهود جماعية؛ ولتحقيق هذا الهدف، يؤيد الطرفان، كوسيلة رئيسية، عقد مؤتمر دولي فعال وحقيقي تحت اشراف الامم المتحدة، وبمشاركة جميع الاطراف المعنية. كذلك يؤيد الطرفان تشكيل لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر يشارك فيها جميع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن بهدف اتخاذ الاجراءات اللازمة لعقد» (البعث، ٢٧/٤/١٩٨٧). ولم ينص الاعلان المشترك على م.ت.ف. مع ان الزعيم السوفياتي غورباتشيف، قال، في مأدبة العشاء التي اقامها للاسد، في ٢٤/٤/١٩٨٧، «بمشاركة كل الاطراف المعنية، بما في ذلك الفلسطينيين» (الشرق الاوسط، ٢٦/٤/١٩٨٧). فهل لهذا علاقة بموقف سوريا من م.ت.ف. حيث تدعم سوريا جبهة